وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

الجزائر

أحرزت الجزائر في عام 2023 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأطلقت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة تطبيقاً على الهاتف المحمول لتحسين عملية الإبلاغ بالنسبة للأطفال المعرضين لأوضاع مسيئة، بما في ذلك عمالة الأطفال. كما أضافت الحكومة 8 مدارس جديدة في المناطق الريفية لتحسين فرص الوصول إلى التعليم. علاوة على ذلك، في مايو/ أيار 2023، تم سن قانون جديد ينص على عقوبات مشددة على استخدام الأطفال لجلب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية وتجريم استغلال الأطفال في ترويج المخدرات أو المؤثرات العقلية. ورغم تلك المساعي، مازال القانون لا يُجرّم إنتاج المخدرات والإتجار بها. فهناك ثغرات لا تزال قائمة، حيث لا يتم تجريم مشاركة الأطفال في إنتاج المخدرات أو الإتجار بها. فضلاً عن ذلك، لم تعمل الحكومة على تحديد أنماط العمل الخطرة وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية، تلك الأعمال التي تشكل خطورة على الأطفال. علاوة على ذلك، مع أن مفتشية العمل مخولة بإجراء عمليات تفتيش في جميع أماكن العمل، إلا أن المفتشين لا يقومون بالتحقيق في بعض أماكن العمل، مثل مواقع البناء غير الرسمية، دون شكوى، مما يؤدي إلى عدم اكتشاف حالات عمالة الأطفال.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ الجزائر لالتزاماتها الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمال القانوني	تشديد العقوبات، أو تصنيف مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة غير المشروعة كجريمة منفصلة، بما في ذلك استخدام وجلب وعرض الأطفال للانخراط في إنتاج وتوزيع المخدرات.
	تحديد أنواع العمل الخطرة المحظورة بالنسبة للأطفال دون سن 18 عاماً بالتشاور مع منظمات أرباب العمل والعاملين.
	الحظر الجنائي لتجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.
الإنفاذ	نشر معلومات عن مدى تطبيق مفتشية العمل لقوانين العمل، بما في ذلك عدد انتهاكات عمالة الأطفال التي تم فرض العقوبات عليها وتحصيلها.
	نشر معلومات عن التنفيذ الجنائي لقوانين عمالة الأطفال، بما في ذلك عدد الملاحقات القضائية والإدانات والعقوبات التي تم تحصيلها عن الجرائم المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.
	القيام بعمليات تفتيش على جميع أنماط مواقع العمل، مثل مواقع البناء.
	ضمان أن عدد عمليات تفتيش العمل التي يتم إجراؤها يتناسب مع حجم مفتشية العمل بحيث يظل كافياً من حيث مستوى الجودة ونطاق عمليات التفتيش.
سياسات الحكومة	تبني سياسة وطنية تشمل كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة، مثل التسول القسري وأعمال الشوارع.
البرامج الاجتماعية	القيام بالأبحاث ونشر المعلومات التفصيلية الخاصة بالأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال أو أولئك المعرضين للانخراط فيها؛ مع تحديد تلك الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة التي تتم ضمن أعمال البناء، بالإضافة إلى نشر المعلومات لغرض رسم السياسات العامة.
	توسيع نطاق البرامج الاجتماعية القائمة لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال بكامل أبعادها، بما في ذلك العمل بالشوارع والتسول القسري، وخاصة بين الأطفال المهاجرين.

المجال	الإجراء المقترح
	اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز أمام تعليم الأطفال المهاجرين، بما في ذلك الحواجز اللغوية والوثائق الخاصة بالتعليم، مع توسيع نطاق البرامج الاجتماعية لمعالجة معدلات ترك المدارس في المناطق الجنوبية للبلاد.